

Distr.: Limited
23 May 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثامنة والعشرون

فيينا، ٢٠-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرر: أحمد طارق إبراهيم معاطي (مصر)

إضافة

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

١- نظرت اللجنة، أثناء جلستها الثامنة، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٩، في البند ٨ من جدول الأعمال المعنون "اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية". وكانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة للنظر في ذلك البند:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2019/2-E/CN.15/2019/2)؛

(ب) مذكرة من الأمانة بشأن اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2019/10)؛

٢- وألقت كلمة استهلاكية رئيسة قسم أبحاث الجريمة التابع لشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٣- وتكلم ممثلو تايلند وجنوب أفريقيا والصين والاتحاد الروسي والجزائر وإندونيسيا والمكسيك والولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية.

٤- وتكلمت أيضا المراقبة عن كندا.

٥- وتكلم المراقب عن المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.



المداولات

- ٦- أثنى العديد من المتكلمين على النشاط البحثي للمكتب، ولا سيما أعماله المتعلقة بالتقييس (التوحيد القياسي) وتجميع البيانات المتعلقة بالجريمة وتوفيره للمساعدة التقنية. وسلط الضوء على دور المكتب في قياس التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وشدد عدة متكلمين، في ذلك الصدد، على أهمية جمع بيانات متسقة وقابلة للمقارنة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وأكّد على أهمية رصد الاتجاهات الحالية والمسائل المستجدة بشأن الجريمة على الصعيد العالمي وتبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير إلى التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وفي هذا الصدد، شجعت متكلمة الدول الأعضاء على جمع بيانات مصنفة عن جرائم الكراهية. وأثنى أيضاً على المكتب لإنشائه قاعدة البيانات العالمية للمضبوطات من الأحياء البرية (World WISE).
- ٧- وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء الأشكال المستجدة للجريمة، ولا سيما الجرائم السيبرانية والجرائم البيئية (بما في ذلك الجرائم ضد الأحياء البرية والجرائم المتعلقة بصيد الأسماك)، والجرائم المتعلقة بالملوكات الثقافية، والتجارة غير المشروعة بالمعادن النفيسة. وأشار متكلمون أيضاً إلى أنواع أخرى من الجرائم السائدة، منها تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت معلومات عن مسائل من قبيل جرائم الكراهية والنساء نزيلات السجون، وكذلك المشاكل المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- ٨- ورحّب عدد من المتكلمين بأعمال اجتماع فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة عن الجريمة السيبرانية. وأكّد على الحاجة إلى بناء القدرات وبخاصة بالنسبة لموظفي إنفاذ القانون. واقترح بعض المتكلمين وضع اتفاقية دولية بشأن الجريمة السيبرانية لتيسير التعاون الدولي في هذا الشأن. وأشار متكلمون آخرون إلى عدم وجود توافق في الآراء حول وضع صك دولي جديد.
- ٩- واقترح بعض المتكلمين أن يجري النظر في وضع صكوك قانونية جديدة للتصدي للأشكال المستجدة الأخرى للجريمة المنظمة، بما يشمل الجرائم ضد الأحياء البرية وكذلك استرداد الموجودات.
- ١٠- وأعرب أحد المتكلمين عن القلق بشأن مشكلة الاتجار بالمستحضرات الصيدلانية والإنتاج السري للأدوية المعشوشمة. وقُدمت معلومات عن الجهود الوطنية المبذولة للتصدي لهذه الجرائم المستجدة.